

Distr.: General
12 June 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب إلى مجلس الأمن بموجب قراره ٢٤٥٢ (٢٠١٩) تقديم استعراض لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (الاتفاق) في غضون خمسة أشهر من تاريخ اتخاذ ذلك القرار. وقد أنشئت هذه البعثة السياسية الخاصة عملاً بالفقرة ١ من القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) بهدف دعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم (انظر S/2018/1134)، وذلك لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتباراً من ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وقرر مجلس الأمن كذلك أن تضطلع البعثة، دعماً للطرفين في تنفيذ التزاماتهما وفقاً لاتفاق الحديدة، بالولاية التالية:

- (أ) قيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين من الأمم المتحدة، للإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات وعمليات نزع الألغام على نطاق المحافظة؛
 - (ب) رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وإعادة نشر القوات على أساس متبادل من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛
 - (ج) العمل مع الطرفين حتى تكفل قوات الأمن المحلية أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وفقاً للقانون اليمني؛
 - (د) تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة.
- وبعد مرور ستة أشهر على إبرام اتفاق ستوكهولم بوساطة من الأمم المتحدة بين حكومة اليمن وحركة الحوثيين، وانقضاء خمسة أشهر منذ اتخاذ القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، تظل الحالة السائدة في الحديدة محط تركيز التطورات في اليمن.

إنشاء آلية لجنة لتنسيق إعادة النشر

على النحو المشار إليه في تقرير المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) (S/2018/1173)، عملت الأمم المتحدة مع الطرفين لإنشاء لجنة تنسيق



إعادة الانتشار المتوخاة في القرار. وتضم هذه الآلية ممثلين يعينهم الطرفان وموظفين مرتبطين تحت قيادة رئيس البعثة بصفته رئيس اللجنة. وبناء على العمل الأولي الذي اضطلع به الفريق الطلائعي^(١)، وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، ركزت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة جهوداً كبيرة على إقامة العلاقات مع الطرفين ومد جسور الثقة بينهما لضمان فعالية اللجنة بوصفها آلية للتشاور وتخفيف حدة التصعيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، نجحت الأمم المتحدة منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في عقد أربعة اجتماعات مشتركة للجنة لمناقشة طرائق رصد وقف إطلاق النار، وإعادة نشر القوات على أساس متبادل وتكوين قوات الأمن المحلية والتوصل إلى اتفاق بشأن ذلك، بينما واصلت البعثة رصد امتثال الطرفين لاتفاق الحديدة وقدمت الدعم السياسي والتشغيلي وبذلت جهود الوساطة لفائدة اللجنة ورئيسها.

وقد ثبتت صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن جميع جوانب الأنشطة ذات الصلة وانقضت المواعيد الأصلية المتوخاة في اتفاق الحديدة. بيد أن الطرفين اليمينيين أدركا أن المواعيد المحددة كانت طموحة واتفقا على تنقيحها، بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وكرر الطرفان مراراً تأكيد التزامهما بتنفيذ اتفاق الحديدة.

ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، عقدت لجنة تنسيق إعادة الانتشار اجتماعين مشتركين، أحدهما في الفترة من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩^(٢) والآخر في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩^(٣)، فضلاً عن الاتصالات الثنائية المكثفة بين رئيس اللجنة والطرفين للاتفاق على طرائق إعادة نشر قوات الأمن المحلية وتكوينها بما يكفل أمن المدينة والموانئ الثلاثة بعد إتمام عمليات إعادة الانتشار. وكنتيجة تراكمية لهذه الأنشطة، اتفق الطرفان على إطار عمل للمرحلة ١ من عملية إعادة انتشار القوات من موانئ البحر الأحمر الثلاثة ومن الأجزاء الحساسة المرتبطة بالمرافق الإنسانية في المدينة. وفي إطار هذه العملية، عرضت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة على الطرفين مفهوماً مفصلاً للعمليات بشأن المرحلة ١ في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩، وتم اعتماده في نهاية المطاف في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وبالنظر إلى موقف الطرفين أنه ينبغي ألا تكون هناك فجوة زمنية بين تنفيذ المرحلتين ١ و ٢، عملت البعثة لاحقاً على وضع مقترح للمرحلة ٢ يفضي إلى تجريد مدينة الحديدة من السلاح. وأطلعت البعثة الطرفين على مسودة أولى لمفهوم مفصل للعمليات لأغراض المرحلة ٢ في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، والمشاورات جارية لوضع تلك الخطة في صيغتها النهائية. ويبرز تكوين قوات الأمن المحلية بوجه خاص في المرحلة ٢. وبما أن المسألة تتعلق بمسائل سياسية أوسع نطاقاً، يقوم مبعوثي الخاص إلى اليمن بتيسير

(١) انظر تقريرني عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) للفترة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (S/2018/1173) والفترة من ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (S/2019/11)، اللذين يتضمنان وصف الاجتماعات المشتركة التي عقدتها لجنة تنسيق إعادة الانتشار في ٢٦ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وفي الفترة من ١ إلى ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٢) www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2019-02-07/note-correspondents-meeting-of-the-redeployment-coordination-committee

(٣) www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2019-02-17/meeting-of-the-redeployment-coordination-committee

المفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة المتعلقة، ليتم تنفيذه لاحقاً من خلال لجنة تنسيق إعادة الانتشار بدعم من البعثة.

ولكي تعقد اللجنة اجتماعاتها المشتركة والاجتماعات الثنائية مع حكومة اليمن، طلب ممثلو اللجنة إلى البعثة إجراء عمليات عبور معقدة عبر الخطوط الأمامية، تمت بتيسير من الطرفين. وللأسف، ادّعي أو تبين وقوع حوادث في عدد من المناسبات أثناء عملية العبور، مما أدى في نهاية المطاف إلى تعليق الحوثيين لهذه التحركات. وعلى خلفية تعليق عمليات عبور الخطوط الأمامية، واصل رئيس اللجنة تعاونه على أساس ثنائي مع الطرفين. ولكي يتسنى عقد الاجتماعات مع ممثلي حكومة اليمن لدى اللجنة، اضطر للسفر إلى خارج الحديدة، إما إلى عدن أو الرياض. وواصل الدعوة إلى استئناف الاجتماعات المشتركة.

نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وعملياتها

في أعقاب اتخاذ القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، ما برحت المنظمة تعمل بنشاط لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والحفاظ عليها.

استجابة لذلك، ما فتئت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تعمل عن كثب مع كل من إدارة الدعم العملي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب الشؤون القانونية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن. وتهدف هذه الجهود إلى تمكين البعثة من إرساء قدراتها في جميع العناصر الفنية والأمنية وعناصر الدعم بطريقة آمنة ومأمونة في الحديدة، مع العمل على أساس التكامل مع العناصر الأخرى لوجود الأمم المتحدة في البلد.

ورغم ما ذكر أعلاه، لم تكن عملية بدء البعثة خالية من الصعوبات. فقد فرض الطابع المعقد والقاسي والمتطور للبيئة السائدة في الحديدة تحديات شملت المسائل الإدارية واللوجستية والتشغيلية والأمنية، الأمر الذي تطلّب من البعثة تنفيذ أنشطتها مع الأخذ بنهج يتسم بالحركة والمرونة فضلاً عن الابتكار في كثير من الأحيان.

وتحقيقاً لهذه الغاية، استفادت البعثة من الدعم المقدم من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومن شركاء الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك البعثات الأخرى من أجل استخدام المرافق والموظفين والأصول على أفضل وجه لاستهلال المهام الصادر بها تكليف وإرسائها ومواصلتها.

وبالكاد حافظت البعثة على قدرتها التشغيلية الأولية لتنفيذ ولايتها. وتزامن ذلك مع بطء وتيرة تحرك الطرفين للمضي قدماً في تنفيذ اتفاق الحديدة.

ولا يزال نجاح البعثة يتوقف على التعاون الكامل من جانب الطرفين من أجل ضمان نشرها السريع واستمرار عملياتها، ولا سيما خلال عملية إلحاق العدد الكافي من الموظفين وما يلزمهم من الموارد الداعمة. وفي هذا الصدد، واجهت المنظمة تحديات كبيرة مع سلطات الأمر الواقع في صنعاء بشأن طائفة من المسائل الإدارية والبيروقراطية اللازمة لتيسير هذا النشر. وقد تمت تسوية معظم المسائل على أساس كل حالة على حدة، لكن القيود التشغيلية التي تواجهها البعثة أسفرت عن ضياع قدر كبير من الوقت القيم. وتستقصي المنظمة جميع السبل الممكنة للتغلب بصورة منهجية على الصعوبات التي تواجهها، ولا سيما تلك المتعلقة بالحصول على الموافقات الإدارية (مثل التأشيرات وتصاريح الإقامة، والتخليص

الجمركي للأصول الاستراتيجية، وما إلى ذلك) لضمان وصول الموظفين في الوقت المناسب، وإرساء ما يكفي من عناصر دعم البعثة وأمنها.

ومن الشروط الحاسمة لاستمرار نجاح البعثة التوافر الفوري للقدرات الكافية لتمكين الموظفين من دعم وتنفيذ المهام الأساسية للبعثة فيما يتعلق بقيادة ودعم عملية لجنة تنسيق إعادة الانتشار؛ والقيام بمهام التخطيط والرصد والإبلاغ؛ إلى جانب تنفيذ مهام التنسيق والاتساق. وإدراكا منها لضرورة النشر الفوري لتنفيذ هذه المهام الأساسية، استعانت المنظمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين من المقر وبعثات السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وقامت، بموافقة الدول الأعضاء المساهمة، بنشر الأفراد والأصول على أساس مؤقت. وبفضل هؤلاء الأفراد، وبعضهم لا يزالون هناك حتى الوقت الراهن، تمكنت البعثة من بدء العمل ومواصلة بجد أدنى من القدرة أثناء إجراء عملية التشكيل لاستقدام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الجدد المخصصين للبعثة، والذين يلتحقون حاليا بالبعثة بقوام متزايد.

ونظرا لطبيعة المهام المطلوبة، فإن البيئة التشغيلية الصعبة في الحديدة نفسها، والحاجة إلى قدرات مأمونة ومستدامة لدعم الحياة، أتيحت أيضا طائفة من الأصول والموارد التمكينية لتيسير تنفيذ العملية ولا سيما خلال هذه المراحل المبكرة.

ويشمل ذلك توفير القدر الكافي من القدرات والوسائل اللازمة في الموقع لإجراء عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين (بزيادة الموارد التي توجد أصلا لدى فريق الأمم المتحدة القطري في الحديدة والمتاحة على نطاق اليمن)، وتهيئة أماكن متينة بشكل مناسب للعمل والإقامة، وتوفير قدرات النقل الجوي والبري، وما يكفي من معدات الحماية الشخصية، وأصول فعالة للاتصالات، إلى جانب ما يلزم من الأفراد.

وتعمل البعثة حاليا من سفينة بحرية مؤمنة في ميناء الحديدة، بينما يجري تحديث المنشآت البرية لضمان استيفائها المعايير الأمنية المناسبة. وتجري جميع أنشطة الدوريات وأنشطة الدعم في مركبات مصفحة مجهزة بحفائب لوازم إسعاف الإصابات في حالات الطوارئ ومزودة بأفراد مدربين داخل كل قافلة. كما يتم تخطيط جميع الأنشطة وتنسيقها مع مسؤول الأمم المتحدة المعين لشؤون الأمن وإدارة شؤون السلامة والأمن، حسب الاقتضاء، إلى جانب السلطات التابعة لكل طرف لضمان الشروط الأمنية المحلية المناسبة وتفادي التضارب، عند الاقتضاء. والأداء الفعال والأمن للبعثة من الأولويات الرئيسية للمنظمة، والأهم من ذلك لشعب اليمن ذاته الذي يرى في البعثة بارقة أمل في عملية التوصل إلى السلام على نطاق أوسع في البلد.

الحالة الراهنة

لا يزال وقف إطلاق النار قائما في محافظة الحديدة منذ دخوله حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حيث لم يلاحظ إقدام أي من الطرفين على تنفيذ عمليات هجومية كبرى للاستيلاء على أراض جديدة. ومع ذلك، ثمة نمط مستمر من الحوادث في البؤر الرئيسية (من قبيل أحياء الحالي والدريهمي، والحيس والتحتيناء) ولا سيما باستخدام النيران غير المباشرة والقنص، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى أعمال انتقامية بين الطرفين. كما ترد تقارير تفيد تبادل النيران المباشرة وغير المباشرة في مناطق الخطوط الأمامية الحرجة بمدينة الحديدة: الشعب (المعروف سابقا بالصالح) و ٧ يوليو، وكلاهما في حي الحالي وفي المنطقة المحيطة بالمطار في حارة الحوك. وعلى الرغم من هذه الحوادث، تشير التقييمات إلى

أن وجود البعثة التي تقوم، في جملة أمور، بتسيير دوريات للرصد وإبراز وجودها في مختلف أنحاء مدينة الحديدة وفي الموانئ، لا يزال يساهم بشكل ملموس في تهدئة الوضع والتخفيف من حدة التوتر مع القيام في الوقت نفسه بدور فعال في منع أعمال التصعيد من خلال دورها التنسيقي. ويتضح ذلك من انخفاض عام في أعمال العنف، وتراجع عدد الإصابات في صفوف المدنيين، وتزايد عدد العائدين إلى المنطقة وملاحظة تزايد النشاط الاقتصادي في الحديدة منذ إنشاء البعثة.

وبعد مرور عدة أشهر من الجمود، بدأت البعثة في أوائل أيار/مايو عملية إعادة الانتشار من موانئ البحر الأحمر الثلاثة وهي الحديدة والصليف ورأس عيسى، وذلك استناداً إلى عرض السابق من حركة الحوثيين، بقصد الشروع في تنفيذ عملية إعادة الانتشار.

وقد تم ذلك بهدف تيسير إسناد دور قيادي إلى الأمم المتحدة في دعم المؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية في إدارة الموانئ وتعزيز دور آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش وفقاً لاتفاق الحديدة. وسيؤدي التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة دوراً هاماً في ضمان وصول المساعدات الإنسانية بفعالية إلى اليمن حيث لا تزال ملايين عديدة بحاجة إلى المساعدات المنقذة للحياة، التي يمر الجزء الأكبر منها عبر الحديدة.

وفيما يتعلق بالأنشطة العملية على أرض الواقع في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩، قامت القوات العسكرية للحوثيين بإعادة الانتشار من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. وقامت البعثة برصد التحركات وفقاً لاتفاق الحديدة، وتواصل إجراء رصد منتظم للموانئ والمناطق المحيطة بها، تدعمها في ذلك عناصر تابعة للمركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام المتمركزين لمعالجة الشواغل المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتشكل عملية إعادة الانتشار هذه تطوراً هاماً باعتبارها أول خطوة عملية على أرض الواقع صوب قيام الطرفين بعمليات أوسع نطاقاً لإعادة الانتشار على أساس متبادل على النحو المتفق عليه في مفهوم العمليات للمرحلة ١، الذي يواصل الطرفان كلاهما الإعراب عن التزامهما به.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار المهام المنوطة بها، تعمل البعثة بصفتها حلقة وصل بين الجهات الإنسانية الفاعلة والقيادة العسكرية للطرفين في الحديدة لدعم التخطيط للمهام الإنسانية وتنسيقها وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، قامت البعثة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ بتسيير عبور أحد خطوط المواجهة – بالتنسيق مع الطرفين الذين قاما بإزالة الألغام والعقبات لتمكين الفريق الإنساني متعدد الوكالات من العبور إلى مطاحن البحر الأحمر حيث تحزن كمية من الحبوب تبلغ ٥١ ٠٠٠ طن متري، وهو ما يكفي لتوفير الغذاء لأكثر من ٣,٧ ملايين شخص لمدة شهر. وقد كانت هذه هي المرة الأولى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ التي تتمكن فيها الأمم المتحدة من الوصول إلى هذه المرافق الإنسانية الحرجة.

وفي سياق جميع هذه الجهود، ظل التعاون الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص والبعثة عاملاً حاسماً لضمان الاتساق والتنسيق بين كل خطوة عملية وسياسية في بيئة شديدة التعقيد. وسيكون استمرار التنسيق الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص والبعثة جزءاً لا يتجزأ من فعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الطرفين مستقبلاً. وفي هذا الصدد، واصل مبعوثي الخاص ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار العمل معاً ومع الطرفين من أجل وضع اللمسات الأخيرة على المفاوضات المتعلقة لإتاحة التنفيذ الكامل للمرحلتين ١ و ٢ من اتفاق الحديدة، فضلاً عن تسوية مسألة قوات الأمن المحلية. وفي الواقع،

فإن التوصل إلى اتفاق بشأن قوات الأمن المحلية من العوامل المحددة الرئيسية للمضي قدماً في تنفيذ المرحلتين ١ و ٢؛ وبدون هذا الاتفاق، سيظل إحراز مزيد من التقدم أمراً بالغ الصعوبة.

وفي الأسابيع الأخيرة، زادت حدة التوترات ومشاعر انعدام الثقة بين الطرفين. واتهم الطرفان أحدهما الآخر بالسعي إلى التخلي عن اتفاق الحديدة وتقويض الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتحقيق السلام. وكانت هناك أيضاً ادعاءات التحيز ضد مبعوثي الخاص.

ودعوني أؤكد مجدداً أن الأمم المتحدة، إذ تتصرف عملاً بالميثاق وبكل حياد، ستواصل بذل قصارى جهدها لدعم الطرفين من أجل تمكينهما من الوفاء بالتزاماتها الواردة في الاتفاق. والنجاح في هذا المسعى سيتطلب توافر حسن النية والمرونة من جانب الطرفين من أجل التوصل إلى تسوية معقولة.

آفاق المستقبل

إن ما تشهده منطقة الخليج مؤخراً من توترات وتصلب في الخطابات يهدد بتوريط اليمن وهو ما قد يؤدي إلى تعميق الحرب الأهلية وإطالة أمدتها، هذه الحرب التي كما ذكرت مراراً، لا يمكن أن تنتهي إلا عن طريق الحوار السياسي.

إن التكلفة الإنسانية للحرب - التي دخلت الآن عامها الخامس - من الارتفاع بحيث لا يمكن التفريط في المكاسب الهشّة التي تحققت من خلال اتفاق الحديدة. ومن المهم أن ميناء الحديدة، وهو شريان حيوي، لا يزال مفتوحاً وعملاً لأغراض الواردات الإنسانية والتجارية على حد سواء؛ بيد أن الحفاظ على توافق الآراء الدولي ووحدة الرأي داخل مجلس الأمن لمنع نشوب معركة بشأن مدينة الحديدة وموانئ البحر الأحمر الثلاثة أمر في غاية الأهمية.

فالوضع لم يستقر بعد، وتنفيذ اتفاق الحديدة، وإن كان بطيئاً، هو المحك الحقيقي لمدى استعداد الطرفين لمواصلة التعاون بصورة عملية للتوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض سعياً لإنهاء النزاع. ودعوني أشدد على أن المسؤولية عن تنفيذ اتفاق الحديدة بشكل كامل وفي الوقت المناسب تقع أساساً على عاتق هذه الطرفين. إذ تظل الإرادة السياسية التي يتحليان بها المحرك الرئيسي لتطورات الفترة المقبلة، وهي تطورات إما في اتجاه مواصلة تنفيذ اتفاق الحديدة أو العودة إلى النزاع المفتوح في الحديدة وكارثة إنسانية. واتفاق الحديدة نفسه ينطوي على القدر اللازم من المرونة لمراعاة الشواغل الرئيسية للطرفين، ولكنه يتطلب تنازلات واقعية وعملية في هذا الإطار إذا أريد للغرض المتوخى منه أن يتحقق بشكل كامل. وإنني أعول على حسن نية الطرفين ومرونتهما من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة في المستقبل القريب، والتزامهما بمواصلة الحوار مع كل من البعثة ومع بعضهما البعض لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، سيقوم رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار والبعثة بدورها لدعم الطرفين والشرع في التنفيذ الكامل للمرحلتين ١ و ٢.

وحق في ظل توافر أفضل النوايا، فقد أثبت التاريخ الحديث أنه سيتعين علينا خفض عتبة توقعاتنا الجماعية. فإذا توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن قوات الأمن المحلية ووافقا على مفهوم العمليات للمرحلة ٢، وهو ما سيعني إمكانية بدء التنفيذ الكامل للمرحلتين ١ و ٢، يمكننا أن نتوقع الحاجة إلى التزام مطوّل من أجل إتمام إزالة المظاهر العسكرية بشكل كامل وربما إلى التزام أطول من أجل إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

فمثل هذه المهام المعقدة، التي تتطلب في هذه الحالة الأخيرة، التقييد بالمعايير المعترف بها دولياً، ستستمر حتماً إلى ما بعد الفترة الزمنية اللازمة لإعادة نشر القوات العسكرية. والنجاح في تنفيذ ورصد كل خطوة من هذه الخطوات لا يمكن إلا أن يؤدي إلى زيادة ثقة الطرفين ومجلس الأمن في نجاعة اتفاق الحديدة وفي العملية السياسية الأوسع نطاقاً، وهو ما يظل يشكل الهدف النهائي.

وعليه، ينبغي لنا جميعاً أن نتذكر الصعوبة البالغة للمفاوضات التي تطلبها التوصل إلى هذه النقطة. وقد تفاقمت صعوبة عمل الأمم المتحدة بسبب التحديات التي اعترضت تنظيم لجنة تنسيق إعادة الانتشار اجتماعاً بشكل مباشر وجهاً لوجه، والاضطلاع بهذه الأنشطة في سياق النزاع الدائر خارج الحديدة. وستواصل الأمم المتحدة القيام بدورها.

بيد أن النجاح يتوقف في نهاية المطاف على مدى استعداد الطرفين للمضي قدماً في تنفيذ التزاماتهما السياسية على النحو المضمن في اتفاق الحديدة.

ملاحظات

استناداً إلى تقييم الأمم المتحدة، تظل الولاية التي أُسندت إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٥٢ (٢٠١٩) قابلة للتحقيق ومناسبة للحالة على أرض الواقع. وحسب التقييم أيضاً، فإن مقترح تكوين البعثة وجوانبها التشغيلية المبين في مرفق رسالتي المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/28) والتي وافق عليها هذا المجلس لا يزال أيضاً صالحاً وإن كان يتطلب قدراً كبيراً من المرونة في التطبيق.

ومن حيث الجوهر، ففي ضوء الوقت الذي استغرقته الجهود المبذولة للوصول إلى المرحلة التي بلغناها اليوم، تكون البعثة قد بدأت بالكاد في التنفيذ المادي لولايتها، حيث اضطرت لإنفاق قدر كبير من الوقت في تهيئة الظروف اللازمة وتأمين الاتفاقات والآليات المطلوبة لتنفيذ ولايتها. ونظراً لتمدد المهلة المحددة لتنفيذ اتفاق الحديدة، اضطرت البعثة إلى تعديل أنشطتها وأهدافها المقررة تبعاً لذلك. ومراعاة لمصلحة الشعب اليمني، نواصل جميعاً التركيز على تحقيق أسرع تقدم ممكن، غير أن تجربتنا العالمية في دعم تنفيذ اتفاقات السلام في المراحل الأولى توحى لنا بضرورة توخي الصبر والثبات لمواصلة المسيرة. فالتقدم المحرز حتى الآن وعدم الانزلاق من جديد إلى حالة النزاع المفتوح يشكّلان في حد ذاتهما مدعاة للأمل في وفاء الطرفين بالتزاماتهما، وحدث تحول طال انتظاره نحو السلام. وفي هذا السياق، تظل الآمال المعقودة على البعثة عريضة. وعلى الرغم من بطء التقدم المحرز ومواجهة العديد من العقبات، أرسيت البعثة أسسها بفعالية وهي عاكفة على العمل وتنفيذ ولايتها.

وبفضل التزام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، تقوم البعثة حالياً بتوسيع نطاق نشرها لمراقبين إضافيين. وقد تم التركيز في الأشهر الأولى التي تلت اعتماد القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) على تطوير العلاقات مع الطرفين، وتوطيد أسس إجراءات وعمليات حيوية وضمان توافر الأصول الاستراتيجية وتمكين البعثة من تطوير قدراتها على أفضل وجه يمكنها من الاستجابة لعمليات إعادة الانتشار عندما يتقرر تنفيذها.

وتركز البعثة حالياً على توفير الدعم لعمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار للإشراف على وقف إطلاق النار وعمليات إعادة انتشار القوات وإزالة الألغام، فضلاً عن تيسير وتنسيق الدعم المقدم من

الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذًا تامًا. وعلاوة على ذلك، تعمل البعثة بوصفها أداة موثوقة وفعالة لمنع نشوب النزاع في نقطة دخول بالغة الأهمية لأغراض المساعدة الإنسانية في اليمن وحكمًا نزيها فيما يتعلق بالأوضاع على أرض الواقع. ومن خلال هذه المهام، تؤدي البعثة دورا رئيسيا في وضع الأسس اللازمة لبناء السلام المستدام في الحديدة، يمكن الاستناد إليه في بذل جهود على نطاق أوسع من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية في اليمن.

ومن الممكن أن تتطور مع مرور الوقت الظروف السائدة على أرض الواقع وما ينجم عنها من متطلبات الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في الحديدة. وقد يشكل ذلك فرصة لإجراء التعديلات والتغييرات اللازمة في الطرائق التي يمكن أن تنتهجها المنظمة للاستجابة. وعلى أساس اعتزام مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، أقترح إجراء استعراض آخر للبعثة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الولاية لكي ينظر فيه المجلس بغية كفالة استمرار البعثة بالتشكيلة والمهام المناسبة بحيث تكون قادرة على مواجهة التطورات على أرض الواقع. وحتى ذلك الوقت، ستواصل الأمم المتحدة عملها من خلال البعثة، ومن خلال مبعوثي الخاص، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض للنزاع الدائر على نطاق أوسع في اليمن.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

أنطونيو غوتيريش